

المناطق المحتلة

١

اسرائيل تصادر اراضي عرب النقب حملة تحريض واسعة ضد العرب في اسرائيل

والمعروفة بتل - ملحاننا (تل المالحه) . وقد زعم اريخ ان نصف هذه المساحة مخصص لانشاء القواعد العسكرية ، والباقي لاعادة توطين البدو ، ضمن مواقع سكنية محددة . اما بالنسبة للتعويضات فقد ادعى ان « البدوسيينحوا تسهيلات خاصة مثل : تعويض على الاراضي والمباني وأبار المياه . ثم مساعدة بقيمة ١٠٠ الف ليرة للعائلة لاجراء مكان سكن بديل ، وتخصيص قطعة ارض ان كان يسكن بصورة دائمة ، منذ مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ ، على ارض ستقل الى الدولة وفق القانون ... كذلك ستمنح تعويضات على شكل اراضي زراعية (وكميات محددة) من المياه ان يرغب في ذلك » (هـارتس ، ١ / ٨ / ٧٩) . والنقطة الاهم في مشروع القانون هي حرمان العرب في المنطقة من امكانية التوجه الى القضاء فيما يتعلق بقيمة التعويضات ، وذلك بواسطة تحديد قيمتها في مواد القانون ، مما يعني انه ، وفقا للقانون نفسه ان يكون من المسموح لاي شخص التقدم بشكوى الى المحكمة في هذا الصدد .

« قانون البدو » وسياسة التمييز

يلاحظ ان معارضة قانون الاستيلاء على اراضي العرب في النقب لم تات من جانب العرب في اسرائيل فقط ، وانما برزت ايضا لدى نواب معارضين في الكنيست ، وعدد كبير من الاسرائيليين الذين اعتبروه مخرسا بسمعة اسرائيل لدى الراي العام العالمي . فالاصغاء كالاعداد سيتركون ان المعاملة

تعرض العرب في اسرائيل خلال الاشهر الاخيرة الماضية ، الى حملة من التحريض والاضطهاد وسلب الاراضي والممتلكات ، تعتبر من ابشع ما تعرضوا له منذ قيام اسرائيل . وبرزت مميزات هذه الحملة عمليات الاستيطان الواسعة التي تنفذها وتخطط لها السلطات الاسرائيلية في منطقة الجليل ، وفق سياسة « تهويد » المنطقة ، ثم المصادفة الاولى في الكنيست على مشروع قانون مصادرة اراضي العرب البدو في النقب ، اضافة الى حملة التشهير والظعن التي تشنها السلطات الاسرائيلية ضد العرب ، بسبب تماثلهم مع قضيتهم القومية وبقاعهم عن حقوقهم .

المصادرة « القانونية » لاراضي العرب البدو في النقب

صادق الكنيست الاسرائيلي يوم ٣١ / ٧ / ٧٩ في القراءة الاولى على مشروع قانون « استيلاء الاراضي في النقب » ، المعروف في اسرائيل باسم « قانون البدو » ، باغلبية ٤٦ صوتا من الائتلاف ضد ٤٤ صوتا من المعارضة ، وامتناع نائبين عن التصويت . وقد تم تحويل مشروع القانون الى لجنة الخارجية والامن لاستكمال بحثه وطرحه مجددا على الكنيست للمصادقة عليه في القراءة الثانية ، ثم الثالثة . وعلم من خلال العرض الذي قدمه وزير المالية الاسرائيلي سيمحا اريخ ، اثناء عرضه لمشروع القانون امام الكنيست ، ان السلطات الاسرائيلية ستستولي بموجبها على ١٥٧ الف دونم من اراضي العرب البدو في المنطقة الواقعة ما بين بئر السبع وعراك في النقب ،